مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى طالبات كلية اربد الجامعية

نايف فدعوس علوان الحمد *

ناصر إبراهيم الشرعه

عبد الرزاق حسين الحسن

ملخص

استهدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى طالبات كلية إربد الجامعية، ويقدر مجتمع الدراسة بـ (3200) طالبة، وتألفت عينة الدراسة من (149) طالبة: (78 طالبة في تخصص التربية الخاصة، و71طالبة في تخصص العلوم الإدارية)، للعام الدراسي 2015/2014، واستخدم الباحثون مقياس الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتم التحقق من معاملات الصدق والثبات للمقياس، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن درجة وعي الطالبات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الشخصية والسياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية والتعليمية) جاءت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي الطالبات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعزى لمتغير التخصص الدراسي، وأوصى الباحثون بالاهتمام وزيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى الطلبة في الجامعات، من خلال طرح مساقات إجبارية في الجامعة تهدف للتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع. (كلمات مفتاحية: الأشخاص ذوي الإعاقة، الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، طالبات الجامعة).

* كلية التربية، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية إربد الجامعية.

تاريخ تقديم البحث: 2015/12/20م. تاريخ قبول البحث: 2016/5/11م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 .

The Level of Awareness to the Rights of Disabled Persons Among Irbid University College Female Students

Nayef. Al-Hamad
Nasser. Al-Shraa
Abdalrazag. Al- Hassan

Abstract

The study aimed to identify the level of awareness to the rights of disabled Persons among Irbid University College Female Students, The study population an estimated (3200) students, and the study sample consisted of 149 female students (78 female students specialization special education, and 71 female students specialization Management Science), academic year 2014/2015, the researchers used a scale of Awareness of the rights of Disabled persons, It was verified validity and reliability of the scale coefficients, the study results concluded to the that the level of consciousness of the rights of disabled persons female students was a medium degree, and the absence of statistical significance are attributed to the specialization of study differences The researchers recommended the attention and increase awareness of the rights of persons with disabilities among students in universities, by offering compulsory courses at the university aiming to Definition the rights of persons with disabilities and promote the participation of persons with disabilities and integrate them into society.

Keywords: Disabled, Disabled Persons, The rights of disabled, University students.

المقدمة:

تعد قضية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من القضايا المعاصرة المهمة التي تتطلب استنهاض الهمم وحراك عالمي من كافة القطاعات العامة والخاصة، فهي قضية لا تقتصر على الدور الفردي فحسب، وإنما هي قضية مجتمع برمته، بل هي قضية تعددت جوانبها واكتسبت أهميتها في الآونة الأخيرة نظراً لازدياد تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى العالم، ويتطلب هذا الموضوع اهتماما كبيراً يتمثل بتضافر كافة الجهود لخلق بيئة مناسبة لتلك الفئة من المجتمع (الكيلاني والروسان، 2009).

وإن من متطلبات تهيئة البيئة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة معرفة حقوقهم ونشر الوعي ضمن المجتمع حول وضعهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم ومصالحهم، ولكي تكون الصورة واضحة للناس جميعاً حول كيفية التعامل مع هذا الشخص المعاق الذي يتساوى معهم من الناحية القانونية والإنسانية (Kumar, 2008)، ولكي يصبح المجتمع فيما بعد قادراً على مساعدة المعوقين من خلال فهم ظروفهم وإمكانياتهم، فالوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يمهد لهم السبيل ليصبحوا قادرين على المشاركة في الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويؤثر الوعي بحقوق الأشخاص المعاقين على مكانة ودور هذه الفئة في المجتمع، كما يعد عدم الوعي بحقوقهم المعوقات الرئيسية في تقدمهم نحو الاندماج في المجتمع وامتلاكهم زمام المبادرة لخدمة أوضاعهم والدفاع عن حقوقهم (الزهراني، 2014؛ عيشه، 201).

إن الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تحقيق مطالبهم وتحسين واقع الخدمات المقدمة لهم وتعريف المجتمع بأهمية الشخص المعاق كعنصر بشري قادر على الإنتاج من الأولويات التي تنادي بها جميع المنظمات الحقوقية في العالم، لكون الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من أي مجتمع، وهم فئة فعّالة لا يقل دورهم عن دور أي فئة أخرى في المجتمع (Heward & Orlansky,1988)، حيث يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة نسبة كبيرة على مستوى العالم تقدر بما يقارب (15%) من السكان، كما أن غالبية الناس في هذه البلدان لا يَعون حقوقهم المدنية والسياسية ولا يعرفون كيفية التعامل معهم بالرغم من أنهم يتعايشون معهم بشكل يومي(Russell, 1998؛ الخطيب والحديدي،2004)، فدور المجتمع العمل على تنشيط حياة الشخص ذو الإعاقة الاجتماعية ومساعدته على اكتساب أنماط سلوكية متعددة، ومعارف متجددة،

لتزيد من انتمائه لمجتمعه فهو جزء من النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه وله حقوق وواجبات في ممارسة دوره على أكمل وجه (عيشه، 2012؛ أبو النصر، 2004).

وإذا ما عدنا قليلاً لعقودٍ سابقةٍ لوجدنا انعدام الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات، سواءً في التعليم والتأهيل في المجتمع، أو في اتخاذ القرارات الجائرة بحقهم باعتبارهم أفراد غير صالحين ليس لهم قيمة اجتماعية، وبالتالي كانت السخرية والنبذ والتخلص منهم باعتبارهم عالة على المجتمع(Haile & Bogale,1999؛Kennedy & Shukla & Fryxell,1997)، وتكمن أهمية معرفة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات المترتبة على تلك الحقوق سلباً أم إيجاباً من حيث القبول النفسي والاجتماعي للمعوقين، وتحسين البرامج التربوية والاجتماعية والصحية والمهنية لهم، ودمجهم في المدارس العادية، أو الرفض والعزل والإنكار والإهمال للمعوقين وحقوقهم (مجلس حقوق الإنسان، 2013؛ أبو النصر،2004؛ الروسان، 1998).

وتعتبر الأمة الإسلامية رائدة في كفالة الحقوق للأفراد والجماعات، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، وخصت الشريعة الإسلامية الأشخاص ذوي الإعاقة بمجموعة من الحقوق، وارتكزت على مجموعة من القيم أساسها إعلاء شأن الكرامة البشرية، وإحقاق الحق وإقامة العدل والمساواة (عيشة، 2012؛ الزهراني، 2014).

وتوفر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معايير كافية لحماية الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الدمج والمساواة وعدم التمييز (Morris,1998) ، وتوضح الاتفاقية أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحق لهم العيش المستقل في مجتمعاتهم المحلية وتحديد خياراتهم وأداء دور فعّال في المجتمع (مجلس حقوق الإنسان، 2013)، وفي السنوات الأخيرة ظهر ما يسمى بالتربية الخاصة التي اهتمت بهذه الفئة متمثلة في مؤسسات وأفكار ودراسات مستفيدة من النتائج التي وصل إليها علم النفس والعلوم الطبية والتقنية، في وضع البرامج وصياغة طرائق التعامل والتعليم، بما يتناسب ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة للتغلب على مشكلاتهم التي أحدثتها الإعاقة (Russell, 1998؛ عبد الغفار، 2004)، ويمكن تحديد هذه الرعاية في تصحيح الانحراف في النمو النفسي عندهم على أساس بناء وتشكيل المهارات المطلوبة وجوانب الشخصية المختلفة، بهدف رفع السوية العقلية والانفعالية والشخصية، وتحصين

النمو النفسي لديهم لمواجهة الاضطرابات السلوكية والانفعالية وسوء التكيف النفسي (Hazel, 2000).

وأشارت التوصيات الخاصة باجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، والتي عقدت في عمان في مطلع عام (1993) بمناسبة انتهاء عقد الأمم المتحدة الخاص بالمعوقين (1983–1992) إلى دور وسائل الإعلام المختلفة من حيث بلورة خطة عمل وحملات إعلانية تتوجه إلى المعوقين وأسرهم من جانب والمجتمع من جانب آخر، وتوفير قنوات اتصال بالمعوقين تخاطب مشكلاتهم وتقديم لهم المعلومات الأساسية التي تسهل لهم التعامل مع الإعاقة وممارسة حياتهم اليومية (Morris, 1998)، وتنمية اتجاهات مجتمعية إزاء المعوقين وتهيئة الفرص لهم للمشاركة في أشكال الحياة الاجتماعية، وتنقية الأعمال الدرامية (من مسلسلات وأفلام ومسرحيات) مما تتضمنه في بعض الأحيان من سلبيات تمس الأشخاص ذوي الإعاقة وتؤثر على إدراك المجتمع لهم (مركز الجنوب للحوار والتنمية،2011؛ بلسم، 1993).

ووافقت الأمم المتحدة في (13 ديسمبر عام 2006) بصورة رسمية على اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، وهي أول معاهدة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، والتي تهدف إلى حماية وزيادة الحقوق والفرص للعاجزين وذوي الإعاقة في العالم، بحيث يصبح لهم القدرة على الحصول على حقوق متعادلة في التعليم، والتوظيف، والحياة الثقافية، بالإضافة إلى الحق أن يمتلكوا ويرثوا في الممتلكات المختلفة، وعدم التمييز بينهم في الزواج والأطفال (مركز الجنوب للحوار والتنمية،2011)، وفي عام (1976) أطلقت الأمم المتحدة عامها العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمن عقد الأمم المتحدة (1983– 1993) برنامجاً عالمياً للعمل مع ذوي الإعاقة، وفي عام 1984 وافقت اليونسكو على لغة الإشارة ليتم استخدامها في تعليم الأطفال والشباب الصم (اليونسكو، 1994).

واهتمت دول العالم بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنشاء مؤسسات إيواء لهم وتعليمهم وتأهيلهم بصورة منعزلة ثم تطورت إلى عملية دمجهم داخل مجتمعاتهم (O'Reilly, 2003) ، ويشير بيان مؤتمر"سلامنكا" بشأن المبادئ والسياسات والممارسات في تعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، إلى إعلان حقوق الإنسان لسنة (1948) الذي يؤكد على حق كل فرد في التعليم وجاء المؤتمر العالمي حول التربية للجميع عام (1990) وكفل هذا الحق للجميع بغض النظر عما

بينهم من فروق فردية، والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (مجيد، 2008؛ حقوق الإنسان، 1993؛ الغنام، 1981).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تم تأسيس (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين) وله فروع ومكاتب في مراكز محافظات المملكة (قانون رقم 31، 2007)، وتم إنشاء عدد من المؤسسات الخاصة ومراكز الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويأتي هذا إيماناً بأهمية فئة ذوي الإعاقة والمحافظة على حقوقهم بشكل عام، إذ أصبح الاهتمام بهذه الفئة وتوفر أسباب الرعاية وكل ما تحتاج إليه من خدمات وفرص عمل مناسبة مطلباً أساسياً من متطلبات المجتمعات الراقية، فهم بحاجة للاندماج والتكيف مع المجتمع، وتعكس التوجهات الحديثة والتي تنادي بحقوق الدمج الأكاديمي والاجتماعي نحو مشاركة الطلبة ذوي الإعاقة مع الطلبة العاديين في الصف العادي، وفي البيئات التربوية الأقل تقييداً أحدى التوجهات الإيجابية نحو هذه الفئة وجزء بسيط من حقوقهم في المجتمع(القريطي، 2005؛Almajali & Krestine,2008) .

ونص قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأردني رقم (31) لعام 2007 في الفقرة (ب) من المادة (4) على ضرورة أن توفر الجهات ذات العلاقة كل حسب اختصاصها للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق والخدمات التعليمية منها: فرص التعليم العام، والتعليم المهني، والتعليم العالي حسب فئات الإعاقة من خلال أسلوب الدمج، واعتماد برامج الدمج بين الطلبة ذوي الإعاقة وأقرانهم من العاديين وتنفيذها في إطار المؤسسات التعليمية، والتجهيزات المعقولة التي تساعدهم على التعلم والتواصل والتدريب والحركـة مجاناً بما في ذلك نظام بريل ولغة الإشارة للصم، وغيرها من التجهيزات اللازمة، وإجراء التشخيص التربوي ضمن فريق التشخيص الكلي لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها واحتياجاتها، وإيجاد الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة (اليونسكو، 1994؛ مركز الجنوب للحوار والتنمية،2011؛Almajali & Krestine,2008).

وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية الإعاقة (Disability) على أنها: "مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة، والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل ما، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتالي فالإعاقة هي ظاهرة معقدة

تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه (نتيل ووفائي والحلو، 2007؛ الروسان، 1996).

ويعرَّف الشخص ذو الإعاقة: بأنه الشخص الذي يختلف عن المستوى الشائع في المجتمع في صِفة أو قدرة شخصية، سواءً كانت ظاهرة كالشلل وبتر الأطراف وكف البصر، أو غير ظاهرة مثل التخلف العقلي والصمم والإعاقات السلوكية والعاطفية، بحيث يستوجب تعديلاً في الخطط والبرامج التعليمية والتربوية والحياتية، بشكل يتفق مع قدرات وإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة مهما كانت محدودة ليكون بالإمكان تنمية تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن (الخطيب والحديدي، 2004).

وينطلق الباحثون في هذه الدراسة في التعرف إلى درجة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى شريحة من طالبات الجامعة، وهي محاولة لتوضيح بعض ما يتعلق بهذه الفئة وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول حقوقهم، وضمان وترسيخ حقوقهم التي نصت عليها المواثيق الدولية والعالمية، ولأن الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب إيضاح أهمية الدور الذي تقوم به هذه الفئة إذا ما أتيحت لها الفرصة وفتح لها المجال، وذلك من خلال منحها حقوقها كاملة، وعدم التمييز بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ويكون ذلك بالاعتراف لهذه الفئة بالكرامة البشرية والتأكيد على تقبل المجتمع واستيعابه لهذه الشريحة التي إذا ما بقيت خارج المجتمع فإنها تلعب دوراً كبيراً في تخلفه وتأخره، لأنها ستكون عالة عليه من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وكافة النواحي.

الدراسات السابقة:

تختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في متغيراتها ومحاورها، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الاتجاهات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الرعاية والدمج؛ أما بالنسبة لموضوع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فلم يجد الباحثون – حسب علمهم – دراسات كافية ومباشرة عن الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولدى طلبة الجامعات تحديداً.

أولاً: الدراسات التي تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

ففي دراسة أجراها شارما (Sharma, 2015) استهدفت الترف إلى تقييم مستويات الوعي بحقوق الأطفال المعاقين لدى الآباء والأمهات في مدينة بومباي بالهند وفي ضوء عدة متغيرات، وتألفت عينة الدراسة من (335) من الآباء والأمهات، وأثر عوامل شخصية الوالد (العمر والجنس والدين، والتحصيل العلمي) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل: (عدد الأطفال، وطبيعة الأسرة، ودخل الأسرة، نصيب الفرد من الدخل)، والعوامل المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة (السن، والجنس، ونوع الإعاقة والعمر عند بداية الإعاقة، والولادة وترتيب الطفل في الأسرة)، واستخدمت الدراسة استبيان خاص والمقابلة في جمع البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى إدراك الوالدين لحقوق الأطفال المعاقين في التعليم والعمل وحقهم في أن يكون لهم أسرة، وأثر التحصيل العلمي للوالدين بدرجة وعيهم بحقوق الأطفال المعاقين ولصالح المتعلمين، ووجدت الدراسة أن الأمهات أكثر وعياً بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة من الآباء.

أجرى ليونارد ولي (Lewnard & Lee, 2013) دراسة استهدفت الكشف عن معرفة المعلمين بحقوق الأطفال متعددي الإعاقة في الدمج بالمدارس العادية بولاية كاليفورنيا، وتألفت عينة الدراسة من (930) معلماً ومعلمة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن درجة معرفة المعلمين بحقوق الأطفال ذوي الإعاقة كانت منخفضة، وأن هناك اتجاهات إيجابية نحوهم.

وفي دراسة قام بها (الأعر، 2012) استهدفت مدى معرفة المعلمين والمعلمات بحقوق الأفراد ذوي الحاجات الخاصة في بيئة المدرسة في مدينة بغداد، تألفت عينة الدراسة من (325) معلماً ومعلمة، استخدمت فيها الدراسة استبيان مفتوح لمعرفة حقوق هذه الفئة، وتوصلت النتائج إلى أن معرفة المعلمين بحقوق الأفراد ذوي الحاجات الخاصة كانت متدنية، وهناك فرق داله لصالح المعلمين الذكور.

وفي دراسة أجراها (مركز الجنوب للحوار والتنمية، 2011) استهدفت الكشف عن معاناة الأشخاص المعوقين من التمييز في الأردن ومدى الالتزام بمنحهم كافة حقوقهم، وبينت الدراسة افتقار المدن الأردنية للحدود الدنيا من التسهيلات التي تجعل منها فضاءً ممكناً للأشخاص ذوي الإعاقة، وأشارت إلى غياب أو تدني مستوى وعي الكثير من المسؤولين في البلديات، والمؤسسات

الصحية والتعليمية بقضايا الإعاقة والمستلزمات الضرورية للبيئة المؤهلة، إضافة إلى تدني مستوى وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وعدم الرضا عن مستوى تنفيذ هذه الحقوق، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن غالبية أفراد العينة يشعرون بانتهاك المجتمع لحقوقهم، وأن هذه الحقوق غير مصانة ومنتهكة، وأفادت الدراسة أن غالبية المؤسسات تفتقر للمعلومات والبيانات الإرشادية المناسبة والكوادر المؤهلة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة بما في ذلك المواد الإرشادية بلغة بريل، وترجمة لغة الإشارة، والكوادر القادرة على معرفة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومخاطبتهم بلغة حقوقية تعزز كرامتهم وتحترم حقوقهم.

وأجرى القصاص (El-Kassas, 2004) دراسة ميدانية عن حقوق التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، هدفت إلى حق عملية إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، وطبق البحث في محافظة البحيرة في على (15) حالة من العاملين في قطاع تعليم ورعاية ذوي الإعاقة، ومن المهتمين بقضايا ذوي الإعاقة، وتوصلت الدراسة إلى تدني وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية، وعدم حصول ذوي الإعاقة على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم العاديين، وعدم توافر فرص العمل الكافية، والعجز المادي وفقر الرعاية الصحية يزيد من معاناتهم.

وفي دراسة (عبدالله، 2001) والتي استهدفت التعرف إلى مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في مجال التعليم والصحة في مدينة تعز في اليمن، وتألفت عينة الدراسة من (351) معاقاً، واستخدم الباحث استبانه تضمنت حقوق ذوي الإعاقة في مجالي التعليم والصحة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن هناك غموضاً في مدى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم في مجال الصحة ومجال التعليم، ولا توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث.

ثانياً: دراسات تتعلق بالاتجاهات نحو الأشخاص المعاقين:

ففي دراسة رونيل ومارتين (Ronel & Martina, 2010) استهدفت التعرف إلى اتجاهات أصحاب العمل في ولاية كاليفورنيا نحو حقوق ذوي الإعاقة جسدياً، وشملت العينة (33) من المديرين و(30) من أصحاب العمل، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين وأصحاب العمل ينظرون بسلبية إلى ذوي الإعاقة، ولا يقدمون لهم دعماً إيجابياً، كما أنهم لا يؤمنون بقدرات الأفراد ذوي

الإعاقة جسدياً على القيام بالمهمات المهنية الموكلة إليهم، وأوصت الدراسة بضرورة عقد برامج توعية للمديرين وأصحاب العمل بإمكانات وقدرات ذوي الإعاقة.

وأجرت (الجمالية، 2009) دراسة استهدفت قضية حقوق ذوي الحاجات الخاصة في الدمج مع أقرانهم العاديين بمدارس التعليم الأساسي العمانية، وبحث أراء مديري المدارس والمعلمين وأولياء أمور التلاميذ، وتألفت عينة الدراسة من (236) شخصاً، وقد أعدت الباحثة استبانة لقياس آراء مديري المدارس والمعلمين وأولياء أمور تلاميذ التعليم الأساسي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها اتفاق جميع أفراد عينة البحث على ضرورة التوسع في تجربة الدمج في مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان، وعلى ضرورة توافر الإمكانات اللازمة لإنجاح هذه التجربة والاهتمام بإعداد المعلمين القادرين على تدريس تلاميذ الفصول المدمجة.

وفي دراسة كندي وشوكل وفركسل (Kenndy, Shukla & Fryxell,1997) التي استهدفت مقارنة الأفراد المعوقين المدمجين في الصفوف العادية وبين الأفراد المعوقين غير المدمجين من ناحية التفاعلات الاجتماعية في ولاية نيويورك، وتكون مجتمع الدراسة من (16) طالباً موزعين بالتساوي على المدارس العادية ومراكز التربية الخاصة، ووجدت الدراسة أن الطلبة المعوقين والذين يدرسون في الصوف العادية، يتفاعلون مع الطلبة ويكونون صداقات مقارنة بالطلبة المعوقين والموجودين في مراكز التربية الخاصة.

وأجرى (محمد، 1995) دراسة هدفت إلى استقصاء اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية تجاه المعوقين (بصرياً–عقلياً–سمعياً–حركياً)، وتكونت العينة من (192) طالبا وطالبة من التخصصات الآتية(ثانوي عام– ثانوي صناعي– ثانوي زراعي– ثانوي تجاري)، وتم تطبيق مقياس الاتجاهات نحو المعوقين، وأسفرت النتائج إلى اتجاهات ايجابية لدى طلاب المرحلة الثانوية تجاه المعوقين، واختلاف الاتجاهات باختلاف نوع الإعاقة ولصالح المعاقين بصرياً وحركياً، ووجود فروق في الاتجاهات تبعا لاختلاف التخصص ولصالح الثانوي الزراعي والعام، وتبعا لاختلاف الجنس ولصالح الإناث، وكان للتفاعل المشترك بين الجنس والتخصص أثر فعال على اتجاهات الطلاب نحو المعوقين.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تناولت جانب محدد فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ولم تتناول الجوانب كلها، وتركيزها على قضية الاتجاهات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج، وندرة الدراسات التي بحثت بشكل مباشر عن الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى طالبات الجامعة، وتتميز الدراسة الحالية وتختلف عن الدراسات السابقة بالتركيز على موضوع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات الشخصية والحياتية، واختلفت بعينة الدراسة وهن الطالبات في كلية اربد الجامعية ممن يدرسن تخصص التربية الخاصة والعلوم الإدارية، حيث اهتمت الدراسة الحالية بهذا الموضوع بخلاف العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على موضوع الحقوق في الدمج والاتجاهات نحو ذوي الإعاقة.

مشكلة الدراسة:

يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للتمييز ولعوائق تقيد مشاركتهم في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم؛ نتيجة تدني الوعي بحقوقهم، فهم يُحرمون من أبسط حقوقهم المكتسبة، كالحقوق الشخصية والمدنية والسياسية والاقتصادية وغيرها، مثل العيش المستقل في المجتمع، وفي حرية التنقل، وفي المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية، وفي التمتع بالحماية الاجتماعية، وفي الوصول إلى العدالة، وفي اختيار العلاج الطبي، وفي الدخول بحرية في التزامات قانونية مثل شراء وبيع الممتلكات، ويعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من البيئة المحيطة ويعيشون في ظروف غير مناسبة، والحماية المكفولة في المعاهدات لحقوق الإنسان والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن تسري على الجميع، حيث أنهم كثيراً ما يجري تهميشهم في النقاش المتعلق بالحقوق ولا يتمكنون من التمتع بكامل حقوق الإنسان.

فالأشخاص ذوي الإعاقة لهم الحقوق الأساسية نفسها كما للناس للعاديين، وهذا يعني في الدرجة الأولى حقه في حياة كريمة مهما أمكن ذلك، وأنهم مازالوا يواجهون مشكلات عديدة في مجالات مختلفة، ويأتي في مقدمة هذه المشكلات قلة أو انخفاض درجة وعي المجتمع بحقوقهم، ونظرة المجتمع القاصرة إليهم فهي تعيق إمكانية اندماجهم بشكل طبيعي مع أفراد المجتمع التي أيضاً تحتاج إلى توعية وفهم إمكانية هؤلاء ومقدرتهم على التعايش مع مجتمعاتهم بشكل طبيعي، بمعنى أن يمارسوا حياتهم التعليمية والنفسية والاجتماعية وهواياتهم كأشخاص عاديين وهذه جزء من حقوقهم، فمهما كانت إعاقتهم لا تمنعهم من التكيف مع مجتمعهم لاسيما إذا توافرت الإمكانيات

والاحتياجات الخاصة بهم من مراكز تعليمية وتأهيلية وخدمات عامة وتعامل عادل مع الأشخاص الطبيعيين.

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة وعي طالبات كلية اربد الجامعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في المجالات التالية: الحقوق الشخصية والاجتماعية، والسياسية والمدنية، والاقتصادية، والتعليمية؟
2. هل تختلف درجة الوعي لدى طالبات كلية اربد الجامعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باختلاف التخصص الدراسي: التربية الخاصة، والعلوم الإدارية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في جانبين، الجانب النظري والجانب التطبيقي:

فمن الناحية النظرية تقوم الدراسة بتسليط الضوء على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أن لهم حقوقاً لابد من مراعاتها وتفعيلها، وإن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة إحدى فئات المجتمع وجزء من بنائه، ولا بد أن نعرف أن ذوي الإعاقة هم أُناس أسوياء ولكنهم امتازوا ولا نقول ابتلوا بنوع من أنواع الإعاقة، وهذا لا يعني انتهاء دورهم في المجتمع، وهذا مما يلزم معه تغيير الثقافة السائدة عن ذوي الإعاقة، فعلى جميع المؤسسات التربوية والدينية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الرعاية النفسية والاجتماعية التنسيق والتكامل فيما بينها لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من التغول عليها في المجتمع.

أما أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية فتتمثل من خلال تطبيق الاستبانة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف الكشف عم مدى المعرفة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي كفلها لهم الدستور وكيفية توفير الرعاية والمساندة لهؤلاء الأشخاص إسوةً بالأشخاص العاديين في بناء قدراتهم الفكرية والبدنية، وتهيئة البيئة المناسبة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة بنشر الوعي المجتمعي وإذكائه حول وضعهم واحتياجاتهم وحقوقهم، وتكون الصورة واضحة للناس جميعاً حول حقوقهم والذي يتساوى معهم من الناحية القانونية والإنسانية، ولكي يصبح المجتمع فيما بعد قادراً على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال فهم ظروفهم وإمكانياتهم، فالوعي بحقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة يمهد لهم السبيل ليصبحوا قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وأنهم يتساوون مع غيرهم في الحقوق والواجبات.

حدود ومحددات الدراسة:

- الحدود البشرية: طالبات كلية اربد الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية (تخصص التربية الخاصة وطالبات تخصص العلوم الإدارية).
- الحدود الزمانية: العام الدراسي: 2015/2014، الفصل الدراسي الأول.
- وتتحدد بأداة البحث ومدى صدقها وثباتها (مقياس الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) والمكوّن من (38) فقرة، وجدية العينة في الاستجابة عليها.

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من طالبات كلية إربد الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، ويقدر عددهن بـ (3200) طالبة، للعام الدراسي 2015/2014م، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من (8) شعب دراسية، وتألفت العينة من (149) طالبة (78 طالبة في تخصص التربية الخاصة، و71 طالبة في تخصص العلوم الإدارية).

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
التخصص	التربية الخاصة	78	52%
	العلوم الإدارية	71	48%
المجموع		149	%100

أداة الدراسة:

مقياس الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: استخدمت الدراسة مقياس الوعي بحقوق ذوي الحاجات الخاصة– والمطور من قبل (إبراهيم والحديبي، 2011)، حيث تكون المقياس من (43) فقرة، ولكل فقرة أربع مستويات حسب مقياس ليكرت وتتراوح درجاته بين (1–4) والبدائل هي:

(موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، ومن ثم فإن أعلى درجة على المقياس هي (172)، وأدناها (43) درجة، وتوزعت الفقرات على المجالات التالية: الشخصية والاجتماعية، السياسية والمدنية، والاقتصادية، والتعليمية.

صدق المقياس:

قام (إبراهيم والحديبي،2011) بإيجاد الصدق للمقياس وذلك بعرضه على (3) من المحكمين بهدف التعرف إلى مناسبة المقياس وفقراته وقاموا بإجراء التعديلات اللازمة له.

وفي الدراسة الحالية فقد قام الباحثون بحذف (5) فقرات تتعلق بحقوق الأشخاص الموهوبين والمتفوقين، ومن ثم عرض المقياس على (6) من المحكمين في التربية الخاصة والإرشاد النفسي والقياس والتقويم، وطلب منهم بيان رأيهم في صياغة الفقرات، ومدى انتماء الفقرة للبعد المخصص لها، وإضافة أية اقتراحات أخرى بشأن المقياس، واعتمد الباحثون اتفاق ما نسبته 80% من المحكمين لتعديل الفقرة، أي ما أجمع على تعديلها 4 محكمين من أصل 6 محكمين، وقد تمتع المقياس بدرجة صدق عالية.

ثبات المقياس:

قام (إبراهيم والحديبي، 2011) بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية (26) طالباً وطالبة بهدف استخراج الثبات للمقياس وفقاً لمعادلة كرونباخ – إلفا ومعامل ارتباط بيرسون، وأظهرت نتائج التحليل أن معامل الاتساق الداخلي للمقياس ككل حسب كرونباخ – إلفا بلغ (0,76)، ومعامل ارتباط بيرسون تراوحت بين (0,39–0,75)، ودالة عند مستوى (0.01)، وهي قيمة تدل على ثبات المقياس.

وفي الدراسة الحالية فقد تم حساب معامل الثبات عن طريق تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة بلغت (35) طالبة، وتم إيجاد معامل ثبات كرونباخ – إلفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (0.84)، كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون وتراوحت بين (0,41–0,77) وهي دالة عند مستوى الدلالة (0,01)، مما يدلل على درجة مرتفعة من الثبات للمقياس.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

- الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: وهو ما يكون لدى الطالبة من أفكار ومعلومات ووجهات نظر ومعارف عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتمثل بالحقوق الشخصية والحقوق الاجتماعية، والحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية، والحقوق التعليمية.

وإجرائياً: يتمثل بالدرجة التي تحصل عليها الطالبة على مقياس الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المستخدم في هذه الدراسة.

- الإعاقة: حالة تحدُّ من قدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية كالعناية بالذات، أو ممارسة العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية، وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية، أو هي عدم تمكن الشخص من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، والى تربية خاصة تساعده على التغلب على إعاقته (القريطي، 2005؛ الروسان، 1996).
- الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأفراد الذين يختلفون عن الأشخاص العاديين من حيث القدرات العقلية، أو الجسمية، أو الحسية، أو من حيث الخصائص السلوكية، أو اللغوية أو التعليمية، إلى درجة يُصبح معها ضرورياً تقديم خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة لتلبية الحاجات الفريدة لدى الطفل (القريطي، 2005؛ الروسان، 1996). وإجرائياً: الأشخاص ذوو الإعاقة هم:
  - المعاقون جسدياً (من مقعدين ومبتوريّ الأطراف والمصابين بشلل الأطفال والشلل الدماغي).
  - المعاقون حسياً (وهم المعاقون سمعياً والمعاقون بصرياً، والصم والبكم).
  - المعاقون ذهنياً (ممن لديهم نقص في الذكاء عن المستوى الطبيعي من متخلفين عقلياً)
  - متعدديّ الإعاقة (الذين لديهم أكثر من إعاقة).

تصحيح المقياس: تكون المقياس في صورته النهائية من (38) فقرة، ولكل فقرة أربعة مستويات حسب مقياس ليكرت، وتتراوح درجاته بين (1–4)، (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، وأعلى درجة على المقياس هي (152)، وأدنى درجة هي (38)، ولأغراض تحليل البيانات، وتصنيف المتوسطات إلى ثلاثة مستويات تم استخدام المعادلة الآتية:

الدرجة المرتفعة – الدرجة المتدنية مقسومة على عدد المستويات. أي 4–3/1 = 1,33.

وبناء عليه اعتمد الباحثون المعيار الإحصائي التالي:

- المتوسطات (3,67 فأعلى) تمثل درجة عالية.
- المتوسطات (2,34– 3,66) تمثل درجة متوسطة .
- المتوسطات (2,33 فما دون) تمثل درجة متدنية .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

- استخدمت الدراسة المتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول.
- واستخدمت الدراسة اختبار ت (T-test) لعينتين مستقلتين للإجابة عن السؤال الثاني.

نتائج الدراسة:

(أ)– النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة وعي طالبات كلية اربد الجامعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات الآتية: الشخصية والاجتماعية، والسياسية والمدنية، والاقتصادية، والتعليمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لكل مجال وللأداة ككل.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لأداء أفراد العينة على مجالات الدراسة والمقياس ككل

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الشخصية والاجتماعية	3.22	0.33	متوسطة
الاقتصادية والمالية	2.96	0.33	متوسطة
السياسية	3.03	0.49	متوسطة
التعليمية	2.99	0.42	متوسطة
المقياس ككل	3.05	0.28	متوسطة

يعرض الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجالات الدراسة والمقياس ككل، ويتبين منه أن درجة وعي الطالبات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جاء بدرجة متوسطة، وأن درجة الوعي بالحقوق الشخصية والاجتماعية حل بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.22)، وحل الوعي بالحقوق السياسية بالدرجة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.03)، ثم الوعي بالحقوق التعليمية وبمتوسط حسابي بلغ (2.99)، وأخيرا الوعي بالحقوق الاقتصادية والمالية وبمتوسط حسابي بلغ (2.96).

وفيما يلي توضيح لنتائج كل مجال من المجالات السابقة:

أولاً: الحقوق الشخصية والاجتماعية:

جدول (3) المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لأفراد العينة على مجال الحقوق الشخصية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	يجب توفير متطلبات الحياة وسلامة الجسم للأشخاص ذوي الإعاقة	3.84	0.40	مرتفعة
5	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الرعاية الصحية والوقائية	3.75	0.54	مرتفعة
27	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة التمتع بالألعاب الرياضية ووسائل الترفيه	3.68	0.61	مرتفعة
17	للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التكافل الاجتماعي	3.54	0.66	متوسطة
22	يجب أن نحمي الأشخاص ذوي الإعاقة من أي استغلال ومن أية معاملة ذات طبيعة تمييزية أو حاطه للكرامة	3.48	0.71	متوسطة
18	للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التنقل	3.44	0.72	متوسطة
8	ينبغي أن يكون للمتخلف عقليا حق في أن يكون له وصي مؤهل عند اللزوم لحماية مصالحه	3.42	0.80	متوسطة
25	ينبغي الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة الفقراء أكثر من أي فئة أخرى.	3.41	0.82	متوسطة
14	يجب أن يُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستعانة بمساعدة قانونية من ذوي الاختصاص حينما تكون ضرورية	3.32	0.81	متوسطة
3	للأشخاص ذوي الإعاقة حرية الحياة الخاصة والمراسلات	3.25	0.86	متوسطة
19	للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التمتع بوسائل الإعلام	3.21	0.90	متوسطة
21	يجب أن تكون بيئة مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة على أقرب ما يستطاع من بيئة الأشخاص العاديين	3.19	0.85	متوسطة
23	ينبغي أن يعيش الأشخاص ذوي الإعاقة مع أسرهم ذاتها أو مع أسرة بديلة	3.18	1.01	متوسطة
11	إذا أقيمت ضد الأشخاص ذوو الإعاقة دعوة قضائية وجب أن تراعي الإجراءات القانونية حالتهم البدنية أو العقلية مراعاة تامة	3.14	0.92	متوسطة
26	يجب تعجيل عملية إدماج الأشخاص ذوو الإعاقة في المجتمع	3.05	0.91	متوسطة

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
10	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة كافة التدابير التي تمكنهم من بلوغ أكبر قدر من الاستقلال الذاتي	2.99	0.79	متوسطة
1	يتساوى المتخلف عقليا في كافة الحقوق مع العاديين	2.91	1.14	متوسطة
24	يفضل أن لا يشارك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الاجتماعية تجنباً للحرج	2.85	1.16	متوسطة
7	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الزواج وتكوين أسرة	2.61	1.06	متوسطة
6	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أهلية التصرف	2.22	1.03	متوسطة
	المقياس ككل	3.22	0.33	متوسطة

يعرض الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الحقوق الشخصية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتبين منه أن المجال ككل حصل على متوسط حسابي بلغ (3.22)، وهي درجة متوسطة، وحصلت ثلاث فقرات على درجة تقدير مرتفعه، وهي الفقرة (2) يجب توفير متطلبات الحياة وسلامة الجسم للأشخاص ذوي الإعاقة، والفقرة (6) – يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الرعاية الصحية الوقائية، والفقرة (33)– حق التمتع بالألعاب الرياضية ووسائل الترفيه).

ثانيا: الحقوق السياسية:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق السياسية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
12	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة التمتع بحقوق الجنسية والمواطنة	3.54	0.73	متوسطة
15	ينبغي أن يشارك الشخص ذو الإعاقة في الانتخابات حتى وإن كان مختل عقلياً	3.05	1.12	متوسطة
13	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في الانتخاب.	3.01	1.03	متوسطة
16	يفضل أن لا يشارك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال السياسية خوفاً عليهم	2.51	1.14	متوسطة
	المجال ككل	3.03	0.49	متوسطة

يعرض الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق السياسية، ويتبين أن جميع الفقرات حصلت على درجة تقدير متوسطة، وحصلت الفقرة " يحق للأشخاص ذوي الإعاقة التمتع بحقوق الجنسية والمواطنة" على أعلى متوسط حسابي، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.03) وتقابل الدرجة المتوسطة.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والمالية:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق الاقتصادية والمالية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	ينبغي الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وحاجاتهم الخاصة في كافة مراحل التخطيط الاقتصادي.	3.57	0.63	متوسطة
29	ينبغي أن يكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإرث.	3.40	0.85	متوسطة
28	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة (حسب قدرتهم) الحصول على عمل ومزاولة مهنة مفيدة ومجزية	3.33	0.77	متوسطة
32	ينبغي أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة ذمة مالية تتناسب مع طبيعتهم	3.03	0.88	متوسطة
31	يمكن أن يسهم الأشخاص ذوي الإعاقة في المشروعات الاقتصادية وفقا لقدراتهم	2.97	0.88	متوسطة
30	ينبغي أن يكون للمتخلف عقليا ذمة مالية يتصرف فيها كيفما يشاء	2.78	1.07	متوسطة
20	يحق للمتخلف عقليا العمل المنتج ومزاولة أية مهنة مفيدة	2.59	1.03	متوسطة
9	ينبغي أن يقتصر التدريب أثناء العمل لغير المعوقين، حتى لا يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للحرج	2.01	0.96	متوسطة
	المجال ككل	2.96	0.33	متوسطة

يعرض الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق الاقتصادية والمالية، ويتبين أن جميع الفقرات حصلت على درجات تقدير متوسطة، وحصلت الفقرة "ينبغي الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وحاجاتهم الخاصة في كافة مراحل التخطيط الاقتصادي" على أعلى متوسط حسابي، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.96).

رابعاً: الحقوق التعليمية:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق التعليمية

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
33	ينبغي حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الذي يمكنهم من معرفة أساسيات القراءة والكتابة	3.54	0.77	متوسطة
38	ينبغي حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم وفقا لما تؤهلهم له قدراتهم	3.42	0.75	متوسطة
37	يحق للمتخلف عقليا الحصول على قدر من التعليم والتدريب يمكنه من إنماء قدراته إلى أقصى حد ممكن.	3.28	0.80	متوسطة
34	ينبغي أن تكون مناهج الأشخاص ذوي الإعاقة هي نفسها مناهج العاديين	2.63	1.16	متوسطة
35	يمكن أن يتعلم المكفوفين في فصول العاديين	2.56	1.15	متوسطة
36	يمكن أن يتعلم الصم في فصول العاديين تطبيقا لفكرة الدمج	2.53	1.10	متوسطة
	المجال الكلي	2.99	0.42	متوسطة

يعرض الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق التعليمية، ويتبين أن جميع الفقرات حصلت على درجات تقدير متوسطة، وحصلت الفقرة "ينبغي حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الذي يمكنهم من معرفة أساسيات القراءة والكتابة" على أعلى متوسط حسابي، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.99).

(ب)– النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل تختلف درجة الوعي لدى طالبات كلية اربد الجامعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باختلاف التخصص الدراسي(التربية الخاصة/ العلوم الإدارية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T-Test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا للتخصص الدراسي.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات واختبار (T-Test) لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص الدراسي

المجال (الحقوق)	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الشخصية والاجتماعية	علوم إدارية	71	3.24	0.33	0.438	0.83
	تربية خاصة	78	3.21	0.31		
الاقتصادية والمالية	علوم إدارية	71	2.93	0.33	1.065-	0.52
	تربية خاصة	78	2.99	0.34		
السياسية	علوم إدارية	71	3.01	0.36	0.505-	0.20
	تربية خاصة	78	3.05	0.52		
التعليمية	علوم إدارية	71	2.98	0.44	0.321-	0.56
	تربية خاصة	78	3.00	0.41		
الكلي	علوم إدارية	71	3.04	0.27	0.535-	0.16
	تربية خاصة	78	3.06	0.29		

يعرض الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات واختبار (T-test) لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص الدراسي، ويتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص الدراسي.

مناقشة النتائج:

نلاحظ من الجدول (2) أن درجة وعي طالبات كلية إربد الجامعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع مجالات المقياس جاء بدرجة متوسطة، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المناهج الدراسية والأنشطة المنهجية واللامنهجية داخل الجامعة لا تهتم كثيراً بتنمية الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والأمر متروك للثقافة العامة لدى الطالبات التي يحصلن عليها من مصادر مختلفة كالإعلام والنقاشات الطلابية، ولا يوجد جهد مخطط ومقصود لهذه الغاية، وإن كان هناك مساقات تدرس ضمن تخصص التربية الخاصة فإن هذه المساقات لا تناقش حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر وإنما تتعرض لسيكولوجية ذوي الإعاقة بشكل عام، وتهمل جوانب حقوقهم المختلفة منها السياسية والشخصية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ويمكن تفسير النتيجة بربطها بالاتجاهات والأفكار السلبية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم مشاركتهم الاجتماعية تؤثر تأثيراً سلبياً على الوعي بحقوق هذه الفئة، ويرى الباحثون من خلال عملهم ومن خلال ندوات أقاموها في الجامعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم يواجهون اضطهاداً وإساءة معاملة من قبل المجتمع والبيئة؛ وتتضح تجليات ذلك في ظاهرة التمييز والاستبعاد من فعاليات الحياة الاجتماعية الطبيعية، ووجود علاقة مباشرة بين الاتجاهات السلبية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نحو الإعاقة والمعوقين، والتداعيات النفسية والسلوكية للإعاقة باستخدام مصطلحات القيود والحدود، والعقبات التي تفرض على ذوي الإعاقة، ليظهروا أن إصابتهم أو نواحي العجز لديهم ليست السبب في المشكلات العديدة التي يواجهونها في حياتهم أو في التداعيات المصاحبة للإعاقة، وأن السبب الأساسي في هذا العجز وهذه المشكلات إنما يعزى إلى فشل المجتمع في التسامح والتقبل للاختلافات والفروق بين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة العادية في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية اليومية.

وعند النظر إلى الدراسات السابقة نجد بعض التفسير لهذه النتيجة ففي دراسة رونيل ومارتين(Ronel & Martina, 2010) وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين وأصحاب العمل ينظرون بسلبية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يقدمون لهم دعماً ايجابياً، كما أنهم لا يؤمنون بقدرات الأفراد ذوي الإعاقة جسدياً على القيام بالمهمات المهنية الموكلة إليهم، وعدم تقبل حقوقهم

في الدمج في حالة الإعاقة الفكرية، وان التقبل يتناقص مع زيادة درجة الإعاقة، وهناك تقبل للدمج الجزئي للأطفال ذوي الإعاقة بدرجة متوسطة وبسيطة، وأن المعلمين الأكثر خبرة أقل تقبل للدمج، فعدم تقبل الدمج نابع من عدم الوعي أو إغفال حقوق هذه الشريحة من شرائح المجتمع، فقد أشار القصاص (El-Kassas, 2004) في دراسته إلى تدني وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية، وعدم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم العاديين.

كما أن المساق الوحيد المتعلق بحقوق الإنسان والذي يدرس في الجامعات كمتطلب اختياري يناقش مجال حقوق الإنسان بشكل عام، ويغفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فمن الطبيعي أن يكون الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة متدنياً لدى طالبات الجامعة، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة (مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية، 2011).

كما وتبين من جدول رقم (3) أن ثلاث فقرات فقط حصلت على درجة تقدير مرتفعه وهي الفقرات (2) "يجب توفير متطلبات الحياة وسلامة الجسم للأشخاص ذوي الإعاقة"، (6) "يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الرعاية الصحية الوقائية"، (33) "حق التمتع بالألعاب الرياضية ووسائل الترفيه"، ويلاحظ أنها جميعاً تقع ضمن الحقوق الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبما أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسط باستثناء هذه الفقرات فقد يكون السبب في ذلك هو الشعور الإنساني مع هذه الفئة، وليس نابعاً من الوعي بالتشريعات الحقوقية والمواثيق الدولية المختلفة بهذا الخصوص.

وتبين من الجداول رقم (4) و (5) و(6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على مجال الحقوق السياسية ومجال الحقوق التعليمية ومجال الحقوق الاقتصادية والمالية جاء بدرجة متوسطة، ويفسر الباحثون هذه النتيجة إلى عدم الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحاجاتهم من نواحي اقتصادية أو سياسية أو تعليمية بالدرجة المطلوبة من الوعي، والذي يعود إما إلى عدم إبراز دور الجامعات في زيادة وعي الطلبة بحقوق هذه الفئة من المجتمع من خلال الندوات والحوارات، وعدم تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المناهج الدراسية، وعدم الاهتمام من قبل الجامعات والوزارات والدوائر ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بوضع خطط واستراتيجيات لتعريف المجتمع بشكل عام بحقوقهم المختلفة وفي جميع المجالات، حيث ينص قانون

حقوق الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لعام 2007 في الفقرة (ب) من المادة (4) على ضرورة أن توفر الجهات ذات العلاقة كل حسب اختصاصها للأشخاص ذوي الإعاقة ما يلزم.

وبينت نتيجة السؤال الثاني والموضحة في جدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص الدراسي، وتعزى هذه النتيجة إلى أنه لا يوجد في خطة تخصص التربية الخاصة أي مساق يشير إلى حقوق هذه الفئة في المجتمع، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من عدم وجود جهد مؤسسي مخطط ومقصود في الجامعات يهدف إلى التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم أفراد مساق لحقوق ذوي الإعاقة ضمن الخطة التدريسية.

الاستنتاجات والتوصيات:

باستعراض نتائج البحث يمكن الانتهاء إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

- إن درجة الوعي لدى الطالبات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة غير كافٍ ويحتاج من المسؤولين وواضعي المناهج والخطط تضمين مساق يتعلق بالتشريعات والجهود الدولية والمحلية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إقامة نشاطات لا منهجية مختلفة تهدف للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كالمحاضرات والندوات والمسرحيات والزيارات للمؤسسات المختصة بهذه الفئة من المجتمع.
- طرح مساقات إجبارية في الجامعة تهدف للتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم ودمجهم في المجتمع.
- إجراء دراسات مماثله عن الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى عينات مختلفة.

المراجع

إبراهيم، هناء؛ والحديبي، علي. (2011). تعليم حقوق الإنسان، ط1، القاهرة: عالم الكتب.

أبو النصر، مدحت. (2004). تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة، علاقة المعاق بالأسرة من منظور الوقاية والعلاج، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

الأعرج، إبراهيم. (2012). مدى معرفة المعلمين والمعلمات في بغداد بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة المدرسة، مجلة التربية جامعة بغداد، 22(15)، 101–119.

بلسم، مجلة. (1993). توصيات بتعزيز دور المنظمات غير الحكومية بمناسبة انتهاء عقد الأمم المتحدة، العدد (211) كانون الثاني (1993).

الجمالية، فوزية بنت عبد الباقي. (2009). "تقويم تجربة دمج ذوي الحاجات الخاصة مع التلاميذ العاديين في التعليم الأساسي من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين وأولياء أمور التلاميذ في سلطنة عمان"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 7(2).

حقوق الإنسان. (1993). "مجموعة صكوك دولية، الإعلان الخاص بحقوق المعوقين"، الأمم المتحدة، نيويورك، الجزء1، 94(1)، ص759.

الخطيب، جمال، والحديدي، منى. (2004). استراتيجيات تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، عمان: دار الفكر.

الروسان، فاروق. (1996). سيكولوجية الأطفال غير العاديين، مقدمة في التربية الخاصة، عمان: دار الفكر.

الروسان، فاروق. (1998). قضايا ومشكلات في التربية الخاصة، ط1، عمان: دار الفكر.

الزهراني، علي. (2014). حقوق ذوي الإعاقة في التربية الإسلامية، ط1، الرياض: دار البخاري.

شنيكات، فريال. (2014). "مستوى القبول والتفاعل الاجتماعي للطلبة ذوي الإعاقة البصرية المدمجين في المدارس العاديـــة في الأردن"، مجلة دراسـات، الجامعة الأردنية، 41(2)، 22–46.

عبد الغفار، أحلام. (2004). الرعاية التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة: دار الفجر.

عبدالله، مسعود. (2001) "مستوى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في مجال التعليم والصحة في مدينة تعز في اليمن"، مجلة الخليج للدراسات والأبحاث، 3(16).

عيشة، بسام. (2012). الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

الغنام، محمد. (1981). إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق المعوقين، الإعلان العربي للعمل مع المعوقين، إعلان المؤتمر العالمي بشأن المعوقين، مجلة التربية، بيروت، العدد 24.

قانون رقم (31) لسنة (2007). قانون حقوق الأشخاص المعوقين، المملكة الاردنية الهاشمية.

القريطي، عبد اللطيف. (2005). سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة وتربيتهم، ط ٤، القاهرة: دار الفكر العربي.

الكيلاني، عبدالله، والروسان، فاروق. (2009). التقويم في التربية الخاصة، ط2، عمان: دار المسيرة.

مجلس حقوق الإنسان. (2013). "دراسة موضوعية عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، الدورة الخامسة والعشرون، البندان 2 و3 من جدول الأعمال، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافي270207 .doi: GE.07-10309.

مجيد، سوسن. (2008). اتجاهات معاصرة في رعاية وتنمية مهارات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، عمان: دار صفاء.

محمد، عبد الصبور. (1995). "اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية تجاه المعوقين"، المؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة.

مركز الجنوب للحوار والتنمية (2011). "العقبات والحواجز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع" –دراسة ميدانية في البيئة الاردنية– الأردن.

نتيل، رامي، ووفائي، محمد، والحلو، علاوي. (2007). "السمات المميزة لشخصيات، المعاقين سمعياً وبصرياً وحركياً في ضوء بعض المتغيرات"، مجلة الجامعة الإسلامية، 2(15)، 924– 875.

اليونسكو. (1994). المؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، بيان مؤتمر سلامنكا، اسبانيا، 7–10 يونيو، ص 63.

Almajali, Sh,& Krestine, J. (2008). The Rights of Disabled people in the Hashemite Kingdom of Jordan As Per the National Legislative System and International Standards National Center for Human Rights. Amman, Jordan.

El-Kassas, M. (2004). ”Social empowerment of people with special needs: A field study”, The 2nd Arab conference "mental disability between care and avoiding" Asuit university, Egypt, 14-15 December,1-25.

Haile, G. & Bogale, T. (1999). From exclusion to inclusion: a case of children with mental retardation in Kokebe Tsebah Primary School in Addis Ababa (Ethiopia). Save the Children/ Sweden, Eastern and Central Africa Office, Ethiopia.

Hazel, J.(2000). Disabled Children's Rights and the UN Convention on the Rights of the Child. Journal Disability Studies Quarterly, 20(4).

Heward, W & Orlansky, M. (1988). Exceptional children. (34d) Columbus, ohio, Charles e. Merrill.

Hunt, P. (1966). The Experience of Disability, London, Geoffrey Chapman.

Kennedy, C., Shukla, S, Fryxell, D. (1997). Comparing the effects of educational placement on the social relationships of intermediate school students with severe disabilities. Exceptional Children, 64, 31-47.

Kumar, V.(2008). Psychological stress and coping strategies of parents of mentally challenged children, Journal of the Indian Academy of Applied Psychology, 2008 July, 34 (2).

Lewnard. S. & Lee. A. (2013).The Teachers' knowledge of children's rights in the multi-disability the merger on the normal mandate of the California schools. Journal Disability Studies Quarterly. 31(2).

Morris, J. (1998). Accessing Human Rights: disabled children and the Children Act. Barnardo's: London.

O'Reilly, A. (2003). A UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities: The Next Steps Paper presented at the General Assembly Meeting of Rehabilitation International Arab Region, Kingdom of Bahrain.

Ronel, K. & Martina, K. (2010). “Managers' and employees' attitudes towards people with physical disabilities in the workplace”. Tydskr. geesteswet. [online]. 50(3), 404-418.

Russell, Ph. (1998). Disabled Children and effective partnership in decision-making. Council for Disabled Children: London.

Sharma. P. (2015). Assessment of Awareness Levels of Parents – A Multivariate Approach. Sociology and Anthropology, 3, 58 - 72. doi: 10.13189/sa.2015.030108.